توقيع مذكرة تفاهم بين جامعة الخليج العربي والمركز الإحصائي لدول التعاون لتعزيز الشراكة البحثية

وقّع رئيس جامعة الخليج العربي، الدكتور سعد بن سعود آل فهيد، مذكرةَ تفاهم مع المديرة العامة للمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، انتصار بنت عبدالله الوهيبية، وذلك في مقرّ المركز بالعاصمة العُمانية مسقط. وتهدف المذكرة إلى تعزيز العمل المشترك في المجالات الإحصائية والبحثية، وتطوير مبادرات نوعية تُعنى بتنمية القدرات والكفاءات الوطنية، بما يسهم في دعم منظومة البيانات الإحصائية، وتوفير مؤشرات دقيقة وموثوقة تدعم صنّاع القرار في دول الخليج.

وخلال اللقاء، الذي حضره الأستاذ الدكتور عمر الرواس، رئيس مجلس أمناء جامعة الخليج العربي، بحث الجانبان سبل توطيد التعاون المؤسسي وتعزيز التكامل المعرفي، بما يخدم مسارات التنمية الشاملة في دول مجلس التعاون.

وأوضح الدكتور سعد بن سعود آل فهيد أن توقيع مذكرة التفاهم يجسّد التزام جامعة الخليج العربي بتعزيز شراكاتها مع المؤسسات الإقليمية الرائدة، مؤكدًا أن هذه الشراكة من شأنها الإسهام في إعداد كوادر خليجية مؤهلة تمتلك مهارات متقدمة في مجالات البحث والإحصاء، وقادرة على مواكبة المتغيرات العالمية ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

من جانبها، أكدت انتصار بنت عبدالله الوهيبية، خلال التوقيع، أن هذه الخطوة تمثل امتدادًا لنهج المركز في بناء شراكات إستراتيجية فاعلة، مشيرةً إلى أن التكامل بين المؤسسات الإحصائية والجهات الأكاديمية يُعد ركيزةً أساسيةً في بناء اقتصاد معرفي مستدام. وأضافت أن التعاون مع جامعة الخليج العربي سيسهم في توسيع آفاق البحث العلمي، والاستثمار في الكفاءات الخليجية، وتعزيز توظيف البيانات الإحصائية في إعداد دراسات متخصصة تدعم السياسات التنموية.

وتتضمن مذكرة التفاهم عددًا من مجالات التعاون، من أبرزها: التبادل المعرفي من خلال مشاركة البيانات والتقارير الإحصائية لدعم البحوث والدراسات العلمية، وتنمية القدرات عبر تنفيذ برامج تدريبية وورش عمل مشتركة تستهدف المختصين والباحثين، إلى جانب الدعم الاستشاري وتقديم الاستشارات الفنية والتقنية في المشاريع البحثية ذات الاهتمام المشترك.

واختُتمت الزيارة بجولة ميدانية لوفد جامعة الخليج العربي في مرافق المركز، اطّلع خلالها الوفد، الذي ضمّ –إلى جانب رئيس مجلس الأمناء ورئيس الجامعة– كلا من الأستاذ الدكتور غازي العتيبي، نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية والبحث العلمي، والأستاذ الدكتور وليد خليل زباري، عميد كلية التربية والعلوم الإدارية والتقنية، على أحدث الأنظمة والتقنيات المستخدمة في إدارة البيانات الضخمة وتطوير المؤشرات الإحصائية على مستوى دول مجلس التعاون، بما يعكس التقدم الذي يشهده العمل الإحصائي الخليجي.

الأوقاف السنية: استعراض خطة سير مشاريع البناء الخاصة بدور العبادة في المحافظة الجنوبية

اجتمع أحمد خليل خيري المدير العام للإدارة العامة للأوقاف السنية مع عبدالله إبراهيم عبداللطيف رئيس المجلس البلدي للمحافظة الجنوبية، وذلك بحضور عبدالله راشد المعيلي مدير إدارة المساجد والمرافق الدينية، وعلي عبدالرحمن مطر مدير إدارة الاستثمار وشؤون الوقف، في إطار تعزيز التنسيق المشترك ومتابعة سير مشاريع دور العبادة في المحافظة الجنوبية.

وخلال الاجتماع تم استعراض خطة سير مشاريع البناء الخاصة بدور العبادة في المحافظة الجنوبية، والوقوف على نسب الإنجاز ومراحل التنفيذ، بما يضمن تسليم المشاريع وفق الجداول الزمنية المعتمدة، وبما يلبي احتياجات الأهالي ويواكب التوسع العمراني في المنطقة.

كما تم بحث مستجدات مشروع هدم وإعادة بناء مسجد أسماء البستكي (الإحسان سابقًا)، حيث جرى تأكيد أهمية تسريع وتيرة العمل واستكمال الإجراءات الفنية والإدارية اللازمة، تمهيدًا لافتتاح المسجد في أقرب وقت ممكن.

وتناول الاجتماع كذلك آليات التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، لضمان توفير الخدمات الأساسية للمشاريع القائمة، وتذليل أي معوقات قد تواجه مراحل التنفيذ أو التشغيل، بما يسهم في تسريع وتيرة الإنجاز وتهيئة المساجد للافتتاح في المواعيد المحددة.

واطلع الحضور على خطط الإدارة العامة للأوقاف السنية المتعلقة بتنفيذ مشاريع دور العبادة المستقبلية في المحافظة الجنوبية، إلى جانب خطط الصيانة الدورية للمساجد، التي تهدف إلى الحفاظ على جاهزية المرافق الدينية ورفع كفاءتها التشغيلية، بما يوفر بيئة ملائمة وآمنة للمصلين.

وأشاد بالدور الذي تقوم به المجالس البلدية في مختلف محافظات المملكة في دعم المشاريع الخدمية وتعزيز الشراكة مع الجهات الحكومية، بما يحقق المصلحة العامة ويخدم المواطنين والمقيمين.

من جانبه، أعرب رئيس المجلس البلدي للمحافظة الجنوبية عن تقديره للجهود التي تبذلها الإدارة العامة للأوقاف السنية في تنفيذ مشاريع دور العبادة، مؤكدًا أهمية استمرار التعاون والتنسيق المشترك لضمان تلبية احتياجات الأهالي في مختلف مناطق المحافظة، وتقديم أفضل الخدمات المرتبطة بالمرافق الدينية.

ويأتي هذا الاجتماع ضمن سلسلة اللقاءات التنسيقية التي تعقدها الإدارة العامة للأوقاف السنية مع مختلف الجهات ذات العلاقة، بهدف تعزيز التكامل المؤسسي، ودعم جهود تطوير المساجد، والارتقاء بالخدمات المقدمة بما يواكب مسيرة التنمية الشاملة في مملكة البحرين.

«مالية الشورى» تشيد باتباع «أمانة الشورى» سياسات ترشيد فعالة تجنّبت تجاوز الاعتمادات المالية

أشادت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى، في اجتماعها الذي انعقد يوم (الأحد) برئاسة خالد حسين المسقطي، بالتزام الأمانة العامة للمجلس بالأطر القانونية المعتمدة لدى ديوان الرقابة المالية والإدارية، وبمعايير الرقابة الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، وذلك فيما يتعلق بالبيانات المالية المدققة لمجلس الشورى للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م. مضيفةً اللجنة أن خلو هذه البيانات من الملاحظات الجوهرية وتوافقها مع متطلبات العرض العادل وفق المعايير الدولية، يعكس مستوى عاليًا من الالتزام والانضباط المؤسسي، مثنيةً على حرص الأمانة العامة على تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة والرقابة المالية.

وأكدت اللجنة أن ما عكسته المؤشرات الإيجابية في البيانات المالية المدققة، وكذلك في إعداد التقديرات المالية، إنما يأتي في إطار التوجيهات من علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى، ومتابعة كريمة محمد العباسي الأمين العام للمجلس، التي أسهمت في ترسيخ نهج مؤسسي قائم على الانضباط المالي والتخطيط الرشيد، حيث تم بناء الموازنة على أسس واقعية مدعومة ببيانات فعلية، بما يعكس مستوى متقدماً من الحوكمة المالية، ويعزز كفاءة الأداء المؤسسي. مضيفةً اللجنة أن اتساق التنفيذ الفعلي مع التقديرات المعتمدة، يؤكد فاعلية منظومة المتابعة والرقابة الداخلية، في ظل الحرص على تعزيز الشفافية وتحقيق أفضل الممارسات في إدارة الموارد المالية.

وأوضحت اللجنة خلال اجتماعها المنعقد بحضور كريمة محمد العباسي الأمين العام لمجلس الشورى، والمستشار علي عبدالله العرادي، الأمين العام المساعد للموارد والنظم الرقمية، والسيد محمد أحمد محمد، الأمين العام المساعد للشؤون التشريعية، والسيد محمد عادل محمد، مدير إدارة الموارد البشرية والمالية، أنها تدارست البيانات المالية المدققة للمجلس للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 من خلال إجراء مراجعة تحليلية شاملة للبيانات المالية والوثائق المرتبطة بها، والتي تبين من خلالها سلامة العرض المالي، ومستوى الالتزام بالأطر التشريعية والمعايير المهنية ذات الصلة.

وثمّنت اللجنة كفاءة إدارة الموارد المالية، والقدرة على التحكم في مستويات الإنفاق ضمن الحدود المعتمدة، مسلطًا الضوء على اتباع سياسات ترشيد فعالة، أسهمت في تجنب تجاوز الاعتمادات.

وأكدت اللجنة التزام الأمانة العامة للمجلس بالإطار القانوني والمعايير المهنية عند إعداد البيانات المالية، وعلى الأخص المادة (180) من اللائحة الداخلية المجلس الشورى الصادرة بالمرسوم بقانون رقم (55) لسنة 2002 وتعديلاته، بالإضافة إلى اللائحة المالية الصادرة بالقرار رقم (21) لسنة 2023. كما لوحظ اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كأساس لإعداد وعرض البيانات، بما يعزز من موثوقيتها وقابليتها للمقارنة.

ونوهت اللجنة بما جاء في تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية فيما يتعلق بنتائج أعمال الرقابة الخارجية، والذي أظهر صدور رأي مهني غير متحفظ بشأن البيانات المالية محل الدراسة، وهو ما يشير إلى خلوها من الملاحظات الجوهرية، وتوافقها مع متطلبات العرض العادل وفق المعايير الدولية، مثنيةً اللجنة على بالتزام الأمانة العامة بمعايير الرقابة الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، التي يستند الديوان في مراجعته إليها، الأمر الذي يعزز من درجة الاعتماد على نتائج المراجعة.

«تشريعية النواب» تقر شبهة عدم دستورية مشروع قانون الكهرباء والماء

عقدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس النواب برئاسة النائب محمود فردان رئيس اللجنة، اجتماعها السادس عشر أمس، وذلك بحضور النواب أعضاء اللجنة.

وصرح رئيس اللجنة النائب محمود فردان بأن اللجنة بدأت اجتماعها باستعراض سبعة إخطارات، حيث أقرت دستورية ستة منها وهي :

1– قرار مجلس الشورى بشأن ما انتهى إليه مجلس النواب بخصوص مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (25) لسنة 1998 بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة (المعد بناء على الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب).

2 –قرار مجلس الشورى بشأن ما انتهى إليه مجلس النواب بخصوص مشروع قانون بتعديل المادة (10) من المرسوم بقانون رقم (39) لسنة 2002 بشأن الميزانية العامة (المعد بناء على الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)، ومشروع قانون بشأن إدراج نسبة من صافي أرباح الشركات المملوكة للدولة بالكامل في الميزانية العامة (المعد بناء على الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب).

○ محمود فردان.

3 –مشروع قانون رقم ( ) لسنة بتعديل المادة (23) من المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 1987 في شأن مزاولة غير الأطباء والصيادلة للمهن الطبية المعاونة، المرافق للمرسوم رقم (9) لسنة 2026م.

4– مشروع قانون رقم ( ) لسنة بتعديل المادة (29) من المرسوم بقانون رقم (7) لسنة 1989 بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان المرافق للمرسوم رقم (8) لسنة 2026م.

5– مشروع قانون رقم ( ) لسنة بالتصديق على تعديل بعض أحكام اتفاقية منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المرافق للمرسوم رقم (6) لسنة 2026م.

6– مشروع قانون رقم ( ) لسنة بالموافقة على انضمام مملكة البحرين إلى المرفق السادس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام 1973، المرافق للمرسوم رقم (7) لسنة 2026م.

أما الإخطار السابع، وهو مشروع قانون رقم ( ) لسنة بإصدار قانون تنظيم قطاع الكهرباء والماء، المرافق للمرسوم رقم (37) لسنة 2025م، فلقد قررت اللجنة شبهة عدم دستورية مشروع القانون.

بلدي الشمالية: تعزيز الرقابة الأمنية لحماية الحدائق العامة من التخريب

كتبت: محمد القصاص

ناقش أعضاء مجلس بلدي المنطقة الشمالية سبل تطوير صيانة الحدائق والمماشي العامة، إلى جانب تعزيز الرقابة الأمنية للحد من أعمال التخريب والعبث، وذلك في إطار الحرص على استدامة المرافق الترفيهية وخدمة مرتاديها بكفاءة.

وفي مستهل الاجتماع استعرض العضو عبدالله مبارك القبيسي واقع صيانة الحدائق، مشيراً إلى أن تقييم صيانة المرافق العامة يُعد أسهل نسبياً مقارنة بالحدائق التي تتطلب متابعة مستمرة وجهوداً تشغيلية مكثفة. من جانبه، أوضح مدير عام بلدية المنطقة الشمالية محمد السهلي أن ميزانية الصيانة تنقسم إلى صيانة دورية بسيطة ومشاريع صيانة كبرى، محذراً من احتمال استنفاد مخصصات المشاريع قبل استكمال جميع الأعمال، ما يستدعي تحديد أولويات الصرف بشكل دقيق.

وأكد السهلي أن أعمال التخريب في الحدائق والمماشي لا تزال مستمرة، إلا أنه يمكن الحد من آثارها عبر إجراءات تنظيمية وأمنية أكثر فاعلية. وفي هذا السياق شدد الأعضاء على ضرورة التمييز بين الحراسات الأمنية في الحدائق وتلك المعتمدة في المواقع الإدارية الأخرى.

ووصف العضو عبدالله عاشور أداء بعض كوادر الأمن في الحدائق بأنه «بروتوكولي» ويفتقر إلى الجوانب الفنية، مطالباً بإبرام اتفاقيات أمنية متخصصة تراعي طبيعة هذه المرافق، مع تمكين المجلس البلدي من الاطلاع على بنودها لضمان حسن التنفيذ.

كما دعا الأعضاء إلى تعزيز الرقابة التقنية عبر أنظمة كاميرات مراقبة متطورة، وتكثيف اللوحات الإرشادية بلغات متعددة لتوعية الزوار، إلى جانب زيادة عدد أفراد الأمن (السيكورتي) ورفع كفاءتهم المهنية. وطرحوا مقترح فرض رسوم رمزية –مع استثناء كبار السن وذوي الهمم– لدخول الحدائق أو استخدام دورات المياه، بهدف الحد من التخريب وتوفير موارد إضافية للصيانة والحراسة.

وأكد المجتمعون أهمية تفعيل الدور الإعلامي في نشر الوعي المجتمعي والحد من التجاوزات، حفاظاً على المرافق الترفيهية في المملكة.

وكالة البحرين للفضاء تشارك في حوار الجمعية العالمية لاستدامة الفضاء

شاركت وكالة البحرين للفضاء في جلسة «حوار استدامة الفضاء» التي نظمتها الجمعية العالمية لاستدامة الفضاء على هامش قمة قادة ساميا 2026 التي استضافتها دبي، في خطوة تعكس التزام المملكة بتعزيز الجهود الدولية لضمان الاستخدام المسؤول والمستدام للفضاء الخارجي.

ومثّلت وكالة البحرين للفضاء في هذه الجلسة رشا العمد حيث استعرضت رؤى الوكالة تجاه استدامة الفضاء. وفي تعليق لها على هذه المشاركة قالت العمد: «تُمثل مشاركتنا في حوار استدامة الفضاء مع الجمعية العالمية لاستدامة الفضاء خطوة استراتيجية تعكس التزام مملكة البحرين بدعم المبادئ الدولية للاستكشاف السلمي والمسؤول للفضاء. ونحن نتطلّع إلى تعزيز تعاوننا مع الشركاء العالميين من خلال مساهماتنا في مجموعات العمل المتخصصة، بما يدعم تطوير سياسات فضائية مستدامة تتوافق مع رؤية المملكة 2030 وأهداف وكالة البحرين للفضاء الاستراتيجية».

من جانبه، أكد الدكتور محمد إبراهيم العسيري الرئيس التنفيذي لوكالة البحرين للفضاء قائلا: «إن وكالة البحرين للفضاء تؤمن باستدامة الفضاء كضرورة حتمية لضمان مستقبل استغلال الفضاء. ومشاركتنا في هذا المحفل الدولي تأتي انسجامًا مع التزامنا بتطبيق أفضل الممارسات العالمية، ودعم الحوار البناء لصياغة أطر تنظيمية وتقنية تعزز من أمن واستقرار البيئة الفضائية الدولية».

○ د. محمد العسيري.

○ رشا العمد.